1509(a)

بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب المنطق والكلام وتشييد بذكر المفضل المنعام وترشيحه بالصلوة والسلام على اصفوة الانام
وآله وصحبه الغر الكرام وبعد فهذه عجالة نافعة وعلالة رائعة تتوخى تكميل طالبي ضالة البرهان وتشفي
عليل الشائقين الى مساق البرهان لما التمس الى اشتهر الحق بالاتباع ولم اجد على ما ذكر
فلسلك النظر اتباع بل محضت النصح ومحضت عن زبد الحق الصريح وانيت بحقائق
خلا عنها الزبر المتداولة وشمرت الى تدقيقات لم يجرها الصحف المتطاولة متبعا في
المليتها بالاستجلاء على طريقة الارتجال حال اشتغال البعض من الوقت في التكاوي والاشتغال
ووقفه الله تعالى للاستكمال ورقاه الى معارج الكمال لمنطق التهذيب الذي هو العلم في رشاقة
الانتساب فليسعد بها كل ذكي وليغتن بها كل غبي غوي ولئن وعا العاصرون فليقبلها
الماهرون وان وعاها المتوسطون فسوف يجدها الكاملة هذا وعلى الله التكلان انه خير من اعان
ولا حول ولا قوة الا بالله قوله الحمد لله الحمد هو الوصف
الجميل على جهة التعظيم والتبجيل والمراد بالجميل الاختياري لانه صفة للفعل وهو بالاختيار
كذا في المصنف في حاشيته الكشاف والمشهور بعم الاختياري وغيره يقال مدحت
الرجل على صفاتها ولا يقال حمدتها وقيل الحمد ايضا مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

مصنوع وقيل الحمد يعم الاختياري وغيره ايضا كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا
بخلاف الممدوح عليه لانه اعم فتامل قوله الذي هدانا قيل الهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب
وقيل بل الدلالة الموصلة الى المطلوب ورجح الاول ونسب الثاني الى البعض ونقض بقوله تعالى
وامّا ثمود فهديناهم والاول منقوض ايضا بقوله انك لا تهدي من احببت ولكن الله
يهدي من [illegible] التحقيق مشترك والمناقشة في [illegible] على هذا المعنى مجال
فتامل وقال المصنف في حاشيته الكشاف ما حاصله انها يتعدى نفسها الى مفعولها وباللام و
معناها على الاول الايصال وعلى الثاني والثالث ارادة الطريق فافهم قوله سواء الطريق
اي الطريق المستوي والصراط المستقيم والمراد به نفس الامر عموما وذلك ان تخصه بالاسلام
لكن الاول انسب قوله حصل لنا التوفيق ضد فيق التوفيق جعل الاسباب موافقة
للمطلوب ثم خص بالوجود حاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات وقوله لنا الظاهر
فيه من حيث المعنى تعلقه بفيق لكن اللفظ لا يساعده لامتناع تقدم ما في حيز المضاف
اليه عليه فلان المعمول لا يقع الا حيث يصح وقوع العامل فالمان يتعلق بمحذوف نحو
احمد كوارد فيقال الظرف هنا يتوسع فيه اذ يكفيه رابحة من الفعل على ما ذكره المصنف سره
في قول صاحب التلخيص واكثرها اصول جحاد اما تعلقه بجعل فركيك من حيث المعنى
كما لا يخفى على من له فطرة سليمة وفطنة مستقيمة قوله هدى فعل وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل
والظاهر انه اسم للحاصل بالمصدر اطلق عليه مبالغة قوله بالاهتداء مصدر مبني للمفعول اي
مهتدي به قوله نورا به الاقتداء يليق مصدر مبني للمفعول اي بان يقتدى به وقوله به
متعلق بالاهتداء لا يليق تعلقه يليق فافهم قوله بالتصديق متعلق بسعدوا والباء
للسببية متعلق بالتحقيق تحمل تعلقه بسعدوا والباء للسببية كما سبق في قوله بالتصديق

كالكتابة للانسان فانه انما يلزم في الوجود العقلي وقسم بعضهم اللازم الى لازم الماهية ولازم الوجود
ومثل لازم الوجود بالسواد للحبشي فان السواد لازم لوجوده الشخصية لا الماهية لان ماهية
الانسان لو كان لازما للانسان لكان كل انسان اسود وانت تعلم ان السواد كما لا يلزم
ماهية الانسان لا يلزم وجوده ايضا لان الانسان الابيض كثير بل انما يلزم للماهية الصفية
اعني الحبشي بحسب وجوده في الخارج فبهذا الكلام بحسب الظاهر في فوقان السواد ليس لازما
لماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم استقامة هذه
المقابلة المطلوبة بين اللازم الماهية والوجود فان اللائق بالمقام ايراد ما لا يكون لازما
للماهية ويكون لازما لوجود تلك الماهية والتحقيق انه اراد بلازم الماهية ما يلزم النوع
وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للحبشي انما يلزم صنفيته التي هي من جملة ما اعتبر
في تشخصه فيكون لازما لتشخصه لا للماهية وفي هذه العبارة المنقولة اشعار بذلك حيث
قال لوجوده الشخصية فبهذا تقسيم آخر سوى التقسيم الذي ذكرناه فان محصول هذا التقسيم
ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع او للشخص من حيث هو شخص ومحصول ما ذكرناه ان
اللازم اما ان يكون لازما لكلا الوجودين او لوجود معين فهما تقسيمان متغايران
الا ان التقسيم الاول في كلتيهما يسمى لازم الماهية هذا وما قيل عليه من ان السواد ليس
لازما للحبشي بحسب الوجود لجواز ان يوجد حبشي ابيض ولجواز ان يزول سواده لعارض
كالبرص فغيره مدفوع بان المراد الحبشي الممتزج بالمزاج الصنفي المخصوص سواء كان بالحبشة
او غيره فخروج ما ليس له ذلك وان قلنا في الحبشي وتدخل آلة ذلك المزاج وان لم تزوله
في الحبش وان المراد بالسواد كونه اسود بطبعه والتخلف لمرض لا ينافي ذلك على ان
البرص لم يبق على ذلك المزاج قوله بين يلزم تصوره من تصور الملزوم ومن تصورهما

منشأ في الحبش

ثمن ثمن

الجزم باللزوم وغيرهم بخلافه تقسيم آخر مطلق اللازم ثم البين له معنيان احدهما ما يلزم تصوره
من تصور الملزوم ويقال له البين بالمعنى الاخص والثاني ما يلزم من تصوره مع تصور الملزوم
والنسبة بينهما الجزم باللزوم ويقال له البين بالمعنى الاعم وانما يظهر عمومه اذا اعتبر في الاخص
مع ما اعتبر فيه وهو كون تصورهما مع النسبة كافية في الجزم باللزوم اذ يجوز ان يكون تصور
الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكفي التصوران مع تصور النسبة في الجزم باللزوم ولم
يعتبر في قبال البين الافتقاره الى الوسط كما وقع في بعض الكتب لجواز ان يحتاج الى غير
الوسط كحدس او تجربة وذلك لان الوسط هو ما يقترن بقولنا لانه حين يقال انه كذا و
مالا يكفي تصور الطرفين فيه لا يلزم ان يفتقر الى الوسط بهذا المعنى قوله والافعرض مفارق
سمي به لجواز مفارقته قوله بدوم او يزول تقسيم للمفارق الى الدايم والزايل وفيه
بحث اذ الدوام لا ينجلو عن الضرورة بالمعنى الاعم الذي هو المراد باللزوم ههنا اعني
امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا من الذات او غيرها لان دوام السبب لا
محالة لدوام السبب المنتهي الى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه واما انفكاكه عن الضرورة
بالمعنى الاخص اعني ما يكون مستندا الى الذات فلا حدى ههنا لما مر من ان اللزوم هو الاعم
اقول اراد بالدايم ما يدوم بعد حصوله ما دام الموضوع كالامراض التي لا يمكن بردها
من تفرق الاتصال وغيره وبالزايل ما يزول مع بقاء الموضوع لم يرد ذلك قوله بسبب
كحمى اليوم قوله او بطيء كالامراض المزمنة وقد تمثل بالعشق قوله مفهوم الكلي من غير اعتبار
تقييده بمادة من المواد قوله يسمى كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع في مسايل المنطقية
قوله معروضه طبيعيا لان معروضه طبيعة من الطبايع اي حقيقة من الحقايق قوله والجمع
اي المعروض مع العارض قوله عقليا اذ لا تحقق له الا في العقل والمنطقي ايضا كذلك لكن

ثم المشروطة العامة تارة يوخذ معنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنواني واخرى بمعنى
ضرورتها في جميع اوقات الوصف والفرق بينهما انه يحسب في الاول ان يكون للوصف
مدخل في الضرورة بخلاف الوصف الثاني فان الحكم فيها بامتناع الانفكاك في وقته فيجوز
ان يستند الى علة غيره الا ترى ان قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام
كاتبا بالمعنى الاول صادق وبالمعنى الثاني كاذب لان حركة الاصابع ليست ضرورية في
وقت كتابته وهو وقت النظر مثلا اذ الممكن به ليست ضرورية له في شئ من الاوقات
فكما حركة الاصابع فالمعنى الاول اعم من الضرورية المطلقة من وجه لصدقها في مادة
الذاتية حيث يكون العنوان عين الذات كقولك كل انسان حيوان بالضرورة مادام
وبالضرورة مادام انسانا وصدق الاولى بدون الثانية حيث يكون العنوان غير الذات
والمادة ضرورة ذاتية نحو كل كاتب انسان بالضرورة وصدق الثانية بدون الاولى
في مادة الضرورة الوصفية دون الذاتية كمثال تحرك الاصابع والمعنى الثاني اعم منهما
مطلقا لانها اذا ثبتت الضرورة الذاتية ثبتت في جميع اوقات الوصف من غير عكس
كما في قولك كل منخسف مظلم مادام منخسفا فان الاظلام ضروري له في وقت الانخساف
وهو وقت الحيلولة على ما عرفت وليس ضروريا له في سائر الاوقات بين المعنين عموم
من وجه واما وجه العموم فلان الاعم المطلق من الاعم من وجه من شئ يكون اعم من
ذلك الشئ في الجملة فيكون بالمعنى الثاني اعم في الجملة من الاول واما وجه الخصوص فلصدق
الاول بدون الثاني في المثال المذكور فتدبر ولهم قولهم وفي وقت معين اي حكم فيها بالضرورة
النسبة في وقت معين من اوقات وجود الموضوع كقولهم وقته مطلقة لتقييد الضرورة فيها
بالوقت المعين وعدم تقييدها بالدوام والاضرورة مثاله كل قمر منخسف وقت الحيلولة

وهي اعم مطلقا من الضرورية ومن وجه من المشروطة العامة بالمعنى الاول ومطلقا من المعنى الثاني
لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات فقولا وغير معين اي حكم فيها بالضرورة
النسبة في وقت ولا معين ذلك الوقت في القضية قولهم فمنتشرة مطلقا اما المنتشرة فلعدم التعيين
واما المطلقة فلعدم التقييد كما مر مثاله كل وهي روح متنفس وقتا ما بالضرورة وهي اعم مطلقا
من الوقتية وهي ظاهر ونسبتها الى الضرورية والمشروطة العامة بالمعنين نسبة الوقتية
قولا وبدوامها مادام الذات اي ان حكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع موجودة
قولا فدائمة مطلقة ووجه التسمية ظاهر كما مر وكما علمت ان لا ضرورة ازلية فلا دائما ودوام
ازلي وهو دوام النسبة ازلا وابدا مطلقا لا في حال وجود الموضوع فقط كما مر في مثال الضرورة
الازلية فالازلية ههنا اخص مطلقا من المطلق ايضا كما مر في الضرورية لكن لدوام الذاتي
لا يفارق الاطلاق العام في قضية محمولها الموجود بخلاف الضرورة الذاتية كما مر فالذاتية
اعم مطلقا من الضرورية لان امتناع انفكاك النسبة يستلزم دوام ثبوتها من غير عكس
لجواز ان يدوم النسبة مع امكان زوالها وقد يمر في تقسيم العرض المفارق الى الدائم و
الزائل وذلك فان الممكن لا يدوم الا لعلة تجب ابتدائها او بواسطة انتهائها الى
ما يجب بذاته ومع وجود العلة تجب وجود المعلول فالدوام لا يخلو عن الضرورة بالمعنى
الاعم اعني امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا عن ذات الموضوع اولا ولو قيدت
الضرورة بكونه ناشيا عن ذات الموضوع صح النسبة المذكورة وان اخذت اعم فلا
الا ان يقال ان هذه النسبة بحسب النظر الى مجرد مفهوم القضايا مع قطع النظر عن الاحوال
التي تحققت في الفلسفة فان الغفل عن هذا النظر يجوز انفكاك الدوام عن الضرورة
وليس من وظايف الفن بنا الكلام على الاصول الموضوعة التي يراد حالها في العلوم التي